

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تقرير من المدير العام

١- وفقاً للمادة ١٤-١ من اللائحة المالية،^١ تعين جمعية الصحة مراجعاً خارجياً للحسابات يكون "مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء". وتكون فترة الولاية أربع سنوات تشمل فترتي ميزانية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية تبلغ أربع سنوات.

٢- وقد تذكّر الدول الأعضاء أن جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين المعقودة في أيار/ مايو ٢٠١١ عينت في قرارها ج ص ع ٢٣-٦٤ رئيس لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. وعليه، لا بد من تعيين مراجع حسابات خارجي جديد بنفاذ التعيين اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.

٣- واعتباراً من جمعية الصحة العالمية الثامنة والأربعين، ترسخت ممارسة تُقدّم بموجبها المقترحات الخاصة بمنصب مراجع الحسابات الخارجي من جانب الدول الأعضاء بناءً على دعوة من المدير العام. وتجري جمعية الصحة اختيارها، مثلها مثل الأجهزة الرئاسية في سائر مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، بالاقتراع السري، مثلما يحدث في أي انتخابات تجرى بموجب المادتين ٧٨ و ٧٩ من النظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية. وقد اتبعت جمعية الصحة العالمية الستون وجمعية الصحة العالمية الرابعة والستون هذه الممارسة.

٤- ووفقاً للممارسة المشار إليها في الفقرة ٣ والمتبعة في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، دُعيت جميع الدول الأعضاء بموجب الخطاب الدوري خ. د. ٦-٢٠١٥ المؤرخ ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ (الملحق ١) إلى تسمية مرشح لتتظر جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون في تعيينه في منصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩. وحُدّد يوم ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٥ موعداً نهائياً لتلقي أسماء المرشحين.

٥- ووردت الترشيحات قبل الموعد النهائي من حكومة باكستان، بتاريخ ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٥ (الملحق ٢)؛ وحكومة سيراليون، بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٥ (الملحق ٣)؛ وحكومة الفلبين، بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥ (الملحق ٤)؛ وحكومة كندا، بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٥ (الملحق ٥). وفي ٦ أيار/

١ الوثائق الأساسية، الطبعة الثامنة والأربعون، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٤، الصفحات من ١٠٣ إلى ١١٤.

٢ إن رسالة حكومة سيراليون مؤرخة ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٥ إلا أن تاريخ تسلمها في مكتب المنظمة القطري في سيراليون يظهر على أنه ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٥.

مايو ٢٠١٥، أخطرت الفلبين الأمانة بأن الرئيس عين رئيساً جديداً للجنة مراجعة الحسابات. واستعاضت الأمانة عن السيرة الذاتية لرئيس اللجنة بالنيابة بالسيرة الذاتية لرئيس اللجنة المعين. وتتضمن الملحق ٢ و ٣ و ٤ و ٥ السيرة الذاتية ووصفاً موجزاً لنهج مراجعة الحسابات والتقديرات المتعلقة بعدد شهور عمل مراجع الحسابات والرسوم المقترحة. ووفقاً للمتطلبات المبينة في الخطاب الدوري المؤرخ ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥، تتاح نسخ عن استمارات الطلبات الكاملة الواردة من هذه الدول الأعضاء باللغة التي قدمت بها بناءً على الطلب. ويرد ملخص هذه الترشيحات في الملحق ٦. وورد ترشيح من زامبيا بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥. ولا يواصل النظر في هذا الترشيح إذ تلقي بعد الموعد النهائي المحدد.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٦- نظراً إلى تلقي أربعة اقتراحات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي من الدول الأعضاء، فقد ترغب جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون في أن تتبع الأسلوب نفسه الذي درجت عليه في السنوات الأخيرة، أي دعوة ممثلي الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم عرض مقتضب لاقتراحاتها بغية المساعدة على اتخاذ قرار اختيار مراجع الحسابات الخارجي، ومن ثم اختيار مراجع الحسابات الخارجي بالاقتراع السري. وبعد استكمال عملية الاختيار، قد ترغب جمعية الصحة في النظر في مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون،

١- **تقرر أن تعين [يدرج اللقب بالضبط] من [يدرج اسم الدولة العضو]** مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ وأن يجري مراجعاته للحسابات وفقاً للمبادئ المدرجة في المادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية والمرفق بهذه اللائحة، على أن يعين، عند الاقتضاء، ممثلاً ينوب عنه في غيابه؛

[وإذا كان ذلك منطبقاً]

٢- **تعرب عن شكرها لرئيس لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين على العمل الذي أداه للمنظمة في مراجعة حساباتها لفترة الأربع سنوات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.**

ANNEXES

الملاحق

المحتويات

صفحة

٤	الملحق ١: مذكرة شفوية: الخطاب الدوري خ. د. ٦-٢٠١٥ والمرفقات:
٦	الملحق الأول: نص مقتبس من اللائحة المالية
٧	مرفق: صلاحيات إضافية تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية.....
١١	الملحق الثاني: تراجع الحسابات الخارجيون المعينون في الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠١٥ .
١٢	الملحق الثالث: تعيين المراجع الخارجي للحسابات - معلومات أساسية
١٥	الملحق ٢: باكستان.....
٢٠	الملحق ٣: سيراليون
٢٤	الملحق ٤: الفلبين
٢٨	الملحق ٥: كندا
٣٣	الملحق ٦: جدول موجز للترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة.....

الملحق ١

مذكرة شفوية

Ref.: C.L.6.2015

خ.د. ٦-٢٠١٥

تعيين المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية في السنوات المالية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩

تهدي منظمة الصحة العالمية تحياتها إلى الدول الأعضاء وتتشف بدعوة الدول الأعضاء إلى طرح اسم مرشحها الذي يستوفي الشروط المبينة في المادة ١٤-١ من اللائحة المالية للمنظمة وقد ترغب في أن تنظر جمعية الصحة العالمية في تعيينه مراجعاً خارجياً لحسابات المنظمة لفترة الأربع السنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩.

وقد تذكر الدول الأعضاء أن جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١١ عينت في قرارها ج ص ع ٦٤-٢٣ رئيس لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة الصحة العالمية لفترة الأربع السنوات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. ووفقاً للمادة ١٤-١ من اللائحة المالية للمنظمة، تكون فترة الولاية أربع سنوات تشمل فترتي ميزانية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية تبلغ أربع سنوات. وسيلزم أن تتولى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠١٥ تعيين مراجع خارجي للحسابات يكون مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى الدول الأعضاء لفترة الأربع السنوات بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩.

ويرفق النص الكامل للمادة ١٤ من اللائحة المالية ونص الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة بهذه المذكرة في الملحق الأول. ويتضمن الملحق الثاني قائمة بأسماء المراجعين الخارجيين لحسابات المنظمة الذين عينوا خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠١٥ بينما يتضمن الملحق الثالث معلومات أساسية عن عمليات المنظمة المالية. أما التقرير المالي لعام ٢٠١٣ (الوثيقة ج ٦٧/٤٣) فمتاح على موقع المنظمة الإلكتروني على العنوان التالي: <http://apps.who.int/gb/>.

وإذا ما رغبت أي دولة عضو في اقتراح اسم مرشح فينبغي أن تبلغ المنظمة باسم المرشح في موعد أقصاه يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ لإفساح الوقت اللازم للإعداد لتقديم الترشيحات إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين.

وينبغي للترشيح أن يتضمن فيما يتعلق بمراجع الحسابات الخارجي المقترح ما يلي:

(أ) السيرة الذاتية دون إرفاق صور وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية للمرشح التي تبرز مجموعة تخصصات المراجعة التي قد تكون ذات فائدة للمنظمة (على ألا يتجاوز عدد الكلمات ٦٠٠ كلمة)؛

المرفقات: (٣)

(ب) وصف موجز لنهج مراجعة الحسابات وإجراءات المراجعة ومعاييرها التي سيطبقها المرشح، مع مراعاة المبادئ والممارسات المحاسبية للمنظمة ولأحتها المالية ونظامها المالي واتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (على ألا يتجاوز عدد الكلمات ٦٠٠ كلمة)؛

(ج) تقديرات للعدد الإجمالي لشهور عمل مراجعي الحسابات التي ستُكرّس لمراجعة الحسابات لكل سنة مالية في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩؛

(د) رسوم مراجعة الحسابات المقترحة بالدولارات الأمريكية (والمُلخصة في صفة واحدة) بالنسبة إلى كل سنة مالية (في الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩). وينبغي أن تشمل هذه الرسوم مراجعة حسابات أنشطة المنظمة وأنشطة الكيانات غير الموحدة التي تديرها المنظمة في جميع أنحاء العالم. وينبغي لدى وضع تقديرات تكلفة مراجعة الحسابات أن تُدرج جميع التكاليف الخاصة بأعمال السكرتارية والتكاليف الإضافية الأخرى وجميع نفقات السفر والمعيشة لموظفي المراجعة الخارجية للحسابات في أجور المراجعة المقترحة. وينبغي أن تشمل تكاليف السفر الرحلة من بلد الإقامة إلى جنيف وإلى المكاتب الأخرى التابعة للمنظمة حسبما يطلبه المراجع الخارجي للحسابات لأغراض المراجعة.

وستتولى الأمانة ترجمة السيرة الذاتية المذكورة في الفقرة (أ) والملخص المشار إليه في الفقرة (ب) وملخص الرسوم المكون من صفحة واحدة والمذكور في الفقرة (د) إلى اللغات الرسمية الست (وهي العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية) من أجل تقديمها إلى جمعية الصحة.

وتغتتم منظمة الصحة العالمية هذه الفرصة لتعرب للدول الأعضاء مجدداً عن فائق الاحترام.

جنيف، ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥

C.L.6.2015

خ.د.٦-٢٠١٥

ANNEX I

الملحق الأول

نص مقتبس من اللائحة المالية

المادة الرابعة عشرة - المراجعة الخارجية

١٤-١ تعيين جمعية الصحة مراجعاً خارجياً (مراجعين خارجيين) للحسابات يكون كل منهم مراجعاً عاماً للحسابات (أو مسؤولاً يحمل لقباً مماثلاً أو يكون له مركز مماثل) لإحدى حكومات الدول الأعضاء. وتكون فترة الولاية أربع سنوات تشمل فترتي ميزانية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لفترة إضافية تبلغ أربع سنوات. والجمعية هي وحدها التي تملك تحية مراجع الحسابات الخارجي المعين (مراجعي الحسابات الخارجيين المعيّنين).

١٤-٢ مع مراعاة أية توجيهات خاصة تصدرها جمعية الصحة، تجرى كل مراجعات الحسابات التي يطلب من مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) القيام بها وفقاً للمعايير العامة المقبولة عموماً في مراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية الواردة في مرفق هذه اللائحة.

١٤-٣ لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين) إبداء ملاحظات بصدد فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والمراقبة المالية الداخلية وبوجه عام بشأن إدارة المنظمة وتنظيمها.

١٤-٤ يتمتع مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) باستقلال تام، وهو المسؤول الوحيد (هم المسؤولون الوحيدون) عن مراجعة الحسابات باستثناء ما تسمح به المادة ١٤-٧ أدناه بشأن إجراء أي فحص محلي أو خاص.

١٤-٥ لجمعية الصحة أن تطلب من مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) القيام بعمليات فحص معينة وتقديم تقارير منفصلة عن نتائجها.

١٤-٦ يقدم المدير العام لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين) جميع التسهيلات التي قد يطلبها (يطلبونها) عند إجراء المراجعة.

١٤-٧ لمراجع الحسابات الخارجي (لمراجعي الحسابات الخارجيين) في سبيل إجراء فحص محلي أو خاص، أو للاقتصاد في نفقات المراجعة، الاستعانة بخدمات أي مراجع حسابات عام في إحدى الدول (أو مسؤول ذي صفة مماثلة) أو بخدمات مراجعي حسابات تجاريين عموميين من ذوي السمعة الحسنة أو بخدمات أي شخص أو مكتب آخر يرى مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) أنه يملك الخبرة الفنية اللازمة.

١٤-٨ يقدم مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون) تقريراً عن مراجعة البيانات المالية السنوية التي يعدها المدير العام بموجب المادة الثالثة عشرة من اللائحة. ويتضمن التقرير أية معلومات يرى (يرون) أنها لازمة وفقاً للمادة ١٤-٣ والصلاحيات الإضافية.

١٤-٩ يقدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي (مراجعي الحسابات الخارجيين) مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها عن طريق المجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة في موعد لا يتجاوز ١ أيار/ مايو التالي لنهاية السنة المالية التي تتعلق بها الحسابات الختامية. ويفحص المجلس التنفيذي البيانات المالية السنوية وتقرير (تقارير) مراجعة الحسابات ثم يقدمها إلى جمعية الصحة مع أية تعليقات يراها لازمة.

C.L.6.2015

خ.د.٦-٢٠١٥

APPENDIX

مرفق

مرفق

صلاحيات إضافية تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية

١- يقوم مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) بمراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك جميع الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة، بالشكل الذي يراه (يرونه) ضرورياً للتحقق من:

(أ) أن البيانات المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها؛

(ب) أن العمليات المالية المبينة في البيانات تمت وفقاً للأنظمة واللائحة، ولأحكام الميزانية، وغير ذلك من التوجيهات المعمول بها؛

(ج) أن الأوراق المالية والأموال المودعة لدى الغير أو تحت اليد قد تم التثبت منها بمقتضى شهادات مباشرة من الجهات التي تودع لديها المنظمة أموالها أو بالعد الفعلي؛

(د) أن إجراءات المراقبة الداخلية، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، وافية بالغرض بالنظر إلى الأهمية التي تعلق عليها؛

(هـ) أن تسجيل جميع الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً لإجراءات يقبلها مراجع الحسابات الخارجي (مراجعو الحسابات الخارجيون).

٢- مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) هو (هم) الحكم الوحيد فيما يتعلق بقبول الشهادات أو الادعاءات المقدمة من الأمانة العامة، كلياً أو جزئياً، وله أن يجري (ولهم أن يجرؤا) عملية فحص وتثبت تفصيلية لما يختاره (يختارونه) من بين جميع السجلات المالية بما في ذلك السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات.

٣- لمراجع (لمراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيين) وموظفيه (وموظفيهم) حرية الاطلاع في أي وقت مناسب على جميع الدفاتر والسجلات وغير ذلك من المستندات التي يراها مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) ضرورية لإجراء المراجعة. ويسمح للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) بناء على طلبه (طلبهم) بالاطلاع على المعلومات المصنفة على أنها خاصة والتي توافق الأمانة العامة على أنها لازمة للمراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) لأغراض مراجعة الحسابات وكذلك المعلومات المصنفة على أنها سرية. وعلى المراجع الخارجي (للمراجعين الخارجيين) والعاملين معه (معهم) أن يحترموا الطبيعة الخاصة والسرية لأي معلومات مصنفة على هذا النحو توضع تحت تصرفهم، وألا يستخدموها إلا في الأغراض التي تتصل مباشرة بأداء عمليات المراجعة. ولمراجع (لمراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يسترعي (يسترعوا) نظر جمعية الصحة إلى أي حالة تحجب عنه/ عنهم فيها المعلومات المصنفة على أنها خاصة والتي يرى (يرون) أنها لازمة لأغراض المراجعة.

٤- ليس من سلطة المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) رفض أي بنود واردة في الحسابات ولكن له أن يوجه (لهم أن يوجهوا) نظر المدير العام إلى أي عملية تخامره (تخامرهم) شكوك في قانونيتها أو سلامتها، لاتخاذ الإجراء اللازم. وتبلغ اعتراضات المراجع، على هذه العمليات أو غيرها، إلى المدير العام فوراً عندما تظهر أثناء فحص الحسابات.

٥- يبدي مراجع (مراجعو) الحسابات الخارجي (الخارجيون) رأياً بشأن البيانات المالية للمنظمة ويوقع (يوقعون) عليه. ويتضمن الرأي العناصر الأساسية التالية:

- (أ) تحديد البيانات المالية التي تمت مراجعتها؛
- (ب) إشارة إلى مسؤولية إدارة الهيئة ومسؤولية المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين)؛
- (ج) إشارة إلى المعايير المتبعة في إجراء المراجعة؛
- (د) وصف العمل المنجز؛
- (هـ) إبداء الرأي بشأن البيانات المالية وما إذا كانت:
 - (١) تعرض بوضوح الوضع المالي في نهاية الفترة ونتائج التنفيذ لتلك الفترة؛
 - (٢) قد أعدت وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة؛
 - (٣) السياسات المحاسبية مطبقة على أساس متوافق مع الفترة المالية السابقة؛
 - (و) إبداء الرأي بشأن امتثال المعاملات المالية لأحكام اللائحة المالية والسند التشريعي؛
 - (ز) تاريخ إبداء الرأي؛
 - (ح) اسم مراجع (مراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) ووظيفته (وظائفهم)؛
 - (ط) المكان الذي تم فيه التوقيع على التقرير؛
 - (ي) الإشارة، عند الضرورة، إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي (تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين) عن البيانات المالية.

٦- يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) المقدم إلى جمعية الصحة بشأن العمليات المالية ما يلي:

- (أ) نوع الفحص ونطاقه؛
- (ب) المسائل التي تؤثر في اكتمال الحسابات أو دقتها، على أن يتضمن التقرير حسب اللزوم ما يلي:
 - (١) المعلومات اللازمة لتفسير الحسابات السليم؛

- (٢) أي مبالغ كان يتعين تحصيلها ولم تدرج في الحسابات؛
- (٣) أي مبالغ يوجد بشأنها التزام قانوني أو طارئ ولم تدون أو تبين في البيانات المالية؛
- (٤) المصروفات غير المثبتة على النحو الواجب؛
- (٥) مدى مسك دفاتر الحسابات على النحو الواجب؛ وإذا كان هناك خروج ذو طابع مستمر ولملموس على مبادئ المحاسبة المقبولة عامة في عرض البيانات فينبغي الكشف عنه؛
- (ج) المسائل الأخرى التي ينبغي أن تحاط جمعية الصحة علماً بها مثل:
- (١) حالات الغش أو الغش المفترض؛
- (٢) الإسراف في إنفاق أموال المنظمة أو أصولها الأخرى أو إنفاقها في غير الوجه المخصصة لها (بصرف النظر عن احتمال سلامة الحسابات الخاصة بهذه العمليات)؛
- (٣) الإنفاق الذي يعرض المنظمة لتحمل مصاريف أخرى كبيرة؛
- (٤) أي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تحكم الرقابة المفروضة على الإيرادات والمصروفات أو على الإمدادات والمعدات؛
- (٥) الإنفاق الذي لا يتفق ومقاصد جمعية الصحة مع مراعاة عمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛
- (٦) الإنفاق الذي يتجاوز قيمة الاعتمادات المعدلة بعمليات النقل المرخص بها في الميزانية؛
- (٧) الإنفاق الذي لا يتمشى مع أحكام الترخيص الصادر بشأنه؛
- (د) الدقة أو خلافها في السجلات الخاصة بالإمدادات والمعدات، من واقع عمليات الجرد وفحص السجلات.
- وفضلاً عن ذلك يجوز أن يتضمن التقرير إشارة إلى ما يلي:
- (هـ) العمليات التي وردت ضمن حسابات فترة مالية سابقة والتي أمكن الحصول على معلومات جديدة بشأنها، أو العمليات الخاصة بفترة مالية لاحقة والتي يبدو من المستصوب أن تخطر جمعية الصحة بها سلفاً.
- ٧- لمراجع (لمراجعي) الحسابات الخارجي (الخارجيين) أن يبدي/ يبدوا لجمعية الصحة أو للمدير العام أي ملاحظات بشأن النتائج التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات وأي تعليقات على التقرير المالي يراها/ يرونها مناسبة.

- ٨- متى كان مجال المراجعة ضيقاً أمام المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) أو إذا لم يتسن له (لهم) الحصول على إثباتات كافية فعلى المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) أن يشير (يشيروا) إلى ذلك في تقريره (تقريرهم) مع توضيح سبب تعليقاته (تعليقاتهم) وأثر ذلك بالنسبة إلى الوضع المالي والعمليات المالية الواردة في السجلات.
- ٩- لا يجوز أن يُضمّن المراجع الخارجي (المراجعون الخارجيون) تقريره (تقريرهم) أي نقد قبل أن تتاح للمدير العام أولاً فرصة ملائمة لشرح المسألة محل الملاحظة.
- ١٠- لا يتعين على المراجع الخارجي (المراجعين الخارجيين) ذكر أي مسألة مشار إليها فيما تقدم تكون، في رأيه (رأيهم)، غير ذات بال.

C.L.6.2015

خ.د.٦-٢٠١٥

ANNEX II

الملحق الثاني

مراجعو الحسابات الخارجيون المعينون في الفترة من ١٩٤٨ إلى ٢٠١٥

الجنسية	الاسم	عدد السنوات	الفترة
سويدي	السيد أونو برونسكوغ	١٨	من ١٩٤٨-٩-١ إلى ١٩٦٦-١٢-٣١
نرويجي	السيد لارس بريبي	٧	من ١٩٦٧-١-١ إلى ١٩٧٣-١٢-٣١
سويدي	السيد لارس ليندمارك	٤	من ١٩٧٤-١-١ إلى ١٩٧٧-١٢-٣١
بريطاني	السير دوغلاس هنلي	٤	من ١٩٧٨-١-١ إلى ١٩٨١-١٢-٣١
بريطاني	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٤	من ١٩٨٢-١-١ إلى ١٩٩٥-١٢-٣١
جنوب أفريقي	شاغل منصب مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا	٨	من ١٩٩٦-١-١ إلى ٢٠٠٣-١٢-٣١
هندي	شاغل منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند	٨	من ٢٠٠٤-١-١ إلى ٢٠١١-١٢-٣١
فلبيني	رئيس لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين	٤	من ٢٠١٢-١-١ إلى ٢٠١٥-١٢-٣١

C.L.6.2015

خ.د.٦-٢٠١٥

ANNEX III

الملحق الثالث

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

معلومات أساسية

١ - أسلوب مراجعة الحسابات العامة المتوقع

تسعى منظمة الصحة العالمية إلى أن تكون عملية مراجعة الحسابات فعالة وأن تجرى وفقاً لأعلى المعايير التقنية. وينبغي أن توجه هذه العملية إلى تناول المسائل المهمة المطروحة في مجالي السياسات والممارسات المالية مع إيلاء أهمية مناسبة للمراجعات المتسمة بالكفاءة (ما يتحقق لقاء إنفاق المال).

٢ - طبيعة عملية مراجعة الحسابات

١-٢ يمكن تقدير حجم العمليات المالية التي تجريها منظمة الصحة العالمية، وبالتالي طبيعة عملية مراجعة الحسابات، من التقرير المالي المفصل المعنون "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣" والمتاح لدى الطلب أو على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية على العنوان التالي:

http://www.who.int/about/resources_planning/previous_biennium/en/

وعلاوة على ذلك، فإن الوثيقة ج ٣٥/٦٤ المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ والوثيقة ج ٣٥/٦٤ تصويب ١ المؤرخة ١٢ أيار/مايو والوثيقة ج ٣٢/٦٠ المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والوثيقة ج ٣٢/٦٠ تصويب ١ المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل المعنونة "تعيين مراجع الحسابات الخارجي" تتضمن المناقصات التي طرحت بالنسبة إلى الفترتين الماضيتين ٢٠١٢-٢٠١٥ و ٢٠٠٨-٢٠١١. وهذه الوثائق متاحة لدى الطلب أو على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية على العنوانين التاليين:

http://apps.who.int/gb/e/e_wha64.html

http://apps.who.int/gb/e/e_wha60.html

٢-٢ والمراكز الرئيسية للنشاط المالي هي المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف بسويسرا، والمكاتب الإقليمية الستة الواقعة في القاهرة وبرازافيل وكوبنهاغن ومانيلا ونيودلهي وواشنطن العاصمة (انظر أيضاً الفقرة ٨ أدناه). كما أن للمنظمة حضوراً في ما ينوف على مائة وخمسين بلداً عن طريق ممثل أو مكتب للاتصال، بالإضافة إلى موظفين مقيمين ومشاريع في مواقع أخرى يجري فيها تكبد النفقات محلياً.

٣-٢ ويلزم إجراء مراجعة مستقلة لحسابات الوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وصندوق التأمين الصحي للموظفين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية وهي كيانات يرد عنها مزيد من التفاصيل فيما يلي.

٣- الوكالة الدولية لبحوث السرطان

وفقاً للفقرة ٦-٢ من المادة السادسة من اللائحة المالية للوكالة الدولية لبحوث السرطان، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يضطلع أيضاً بمهمة المراجع الخارجي لحسابات الوكالة في ليون بفرنسا. وبالتالي، ينبغي للمرشح المقترح لتعيينه في منصب المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يكون مستعداً للاضطلاع أيضاً بمراجعة حسابات الوكالة. وتتاح نسخة عن آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالوكالة بناء على الطلب.

٤- المركز الدولي للحساب الإلكتروني

يتعين أيضاً على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية إجراء مراجعة مستقلة لحسابات المركز الدولي للحساب الإلكتروني. ويمكن الحصول على نسخة عن آخر البيانات المالية المراجعة المتاحة الخاصة بالمركز بناء على الطلب.

٥- صندوق التأمين الصحي للموظفين

صندوق التأمين الصحي للموظفين هو صندوق يعتمد على التمويل الذاتي والإدارة الذاتية لضمان رد أكبر قسم مما يتحمله الموظفون وغيرهم من الأشخاص المشتركين المقبولين في هذا الصندوق من تكاليف الرعاية الصحية المعترف بها طبياً. وتشمل التغطية بهذا الصندوق تأمين موظفي منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وبناء على ذلك، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يضطلع بدور المراجع الخارجي لحسابات هذا الصندوق. وتتاح نسخة عن آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالصندوق بناء على الطلب.

٦- برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز

تشير مذكرة التفاهم التي تحكم إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز إلى تولي منظمة الصحة العالمية مهام إدارة البرنامج. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن على المراجع الخارجي لحسابات المنظمة أن يتولى مهمة المراجع الخارجي لحسابات البرنامج. وبناء على ذلك، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يضطلع بدور المراجع الخارجي لحسابات البرنامج. وتتاح نسخة عن آخر البيانات المالية المراجعة الخاصة بالبرنامج بناء على الطلب.

٧- المرفق الدولي لشراء الأدوية

عملاً بمذكرة التفاهم المبرمة بين المرفق الدولي لشراء الأدوية ومنظمة الصحة العالمية، تُدار عمليات أمانة هذا المرفق وفقاً لدستور المرفق وقواعد منظمة الصحة العالمية. وبناءً على ذلك، يتعين على المراجع الخارجي لحسابات منظمة الصحة العالمية أن يضطلع بدور المراجع الخارجي لحسابات هذا المرفق. وعلاوة على ذلك، يطبق المرفق توجيهات داخلية إضافية للتحليل المالي، وثمة تعديلات مصرح بها على الإجراءات والممارسات الإدارية للمنظمة أو استثناءات منها من أجل تلبية احتياجات المرفق الخاصة. وتتاح نسخة عن آخر البيانات المالية المراجعة والتوجيهات الداخلية الإضافية الخاصة بالمرفق على موقع المرفق الإلكتروني وبناءً على الطلب.

٨- المكتب الإقليمي للأمريكتين

تتولى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التي يقع مقرها في واشنطن العاصمة أيضاً مهمة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية. وتعين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مراجع حساباتها الخارجي الذي قد يكون المراجع نفسه الذي تعينه المنظمة أو غيره، وفي هذه الحالة يتعين قيام تعاون وثيق بين كلا المراجعين.

٩- خدمات المراقبة الداخلية

يوجد في منظمة الصحة العالمية مكتب لخدمات المراقبة الداخلية. والمراجعون الداخليون للحسابات هم من موظفي المنظمة ويتولى مدير المكتب رفع التقارير مباشرة إلى المدير العام. والمسؤولية الرئيسية للوحدة، حسبما يرد في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للمنظمة، هي إجراء استعراض لجملة نظم المراقبة الداخلية للمنظمة وتقييم لها ورصد لمدى ملاءمتها وفعاليتها على نحو فعال. وتُجرى أنواع أخرى مختلفة من الاستعراضات. ويتوقع من المراجعين الداخليين والخارجيين للحسابات أن يُنسقوا عملهم لتقادي ازدواجية الجهود المبذولة وتعزيز الكفاءة في عملية المراجعة.

١٠- رسوم المراجعة الخارجية للحسابات

بلغت قيمة الرسوم الشاملة المدفوعة لقاء المراجعة الخارجية السنوية لحسابات منظمة الصحة العالمية للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣ ما قدره ٤٤٩ ٠٠٠ دولار أمريكي وللفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ ما قدره ٤٥٤ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة.

١١- مراجعة حسابات المشاريع

قد يُطلب من المراجع الخارجي للحسابات أن يجري مراجعات لحسابات مشاريع معينة يُتفق بشأنها مع الأمانة على رسوم إضافية.

١٢- وخلاصة القول أن هذه الدعوة إلى تقديم أسماء مرشحين لكي يُنظر فيهم في إطار تعيين مراجع الحسابات الخارجي تتعلق فقط بمنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وصندوق التأمين الصحي للموظفين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية.

الملحق ٢

باكستان

أولاً: السيرة الذاتية

حلف السيد محمد أخطر بولند رانا اليمين بصفته المراجع العام السابع عشر لحسابات باكستان (مراجع الحسابات العام) في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١١. وتُسند إليه بموجب الدستور بوصفه رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في باكستان المسؤولية عن رفع التقارير إلى الهيئات التشريعية عن العمليات المالية للحكومات على المستوى الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات والمناطق. وينص دستور باكستان على آلية مفصلة تضمن استقلال مراجع الحسابات العام.

وقد انضم السيد رانا إلى دائرة الخدمة المدنية للمراجعة والحسابات في باكستان في شباط/ فبراير ١٩٧٦. وهو حاصل على شهادة ماجستير وتخرج من كلية الحقوق في جامعة البنجاب في لاهور. وقد شارك خلال مساره المهني في دورات متعلقة بالإدارة المالية العامة في جامعة كونكتيكت في هارفورد بالولايات المتحدة الأمريكية ودورات متعلقة بالممارسات التجارية في إطار المحاسبة الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية في المملكة المتحدة وأستراليا. وإضافة إلى مشاركته في دورات تدريبية مكثفة في مجالات تحليل الاستثمارات والإدارة الاقتصادية وحل المشاكل وصنع القرارات، يتمتع بخبرة مهنية في مجال المراجعة المتقدمة للأداء وإدارة القطاع العام. وهو عضو في المعهد الوطني للسياسات العامة في باكستان.

وعمل السيد رانا بوصفه مستشاراً معنياً بالاستثمارات والشؤون المالية في كيانات رئيسية في القطاع العام فضلاً عن رئاسته مختلف هيئات مراجعة الحسابات. ويتصور السيد رانا المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في باكستان كجهاز عام يتسم بطابعه المهني والمتجاوب بصفة متزايدة ويستجيب لشواغل الجهات صاحبة المصلحة المحلية والدولية في مجال التصريف الجيد للشؤون.

الأنشطة الدولية

مراجع الحسابات العام في باكستان هو عضو نشط في منظمات مهنية متعددة الأطراف. وهو الأمين العام للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في منظمة التعاون الاقتصادي (ECOSAI) وعضو في مجلس إدارة المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ASOSAI) ويتمتع بامتياز تمثيل المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مجلس إدارة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI). وتمثل المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في باكستان في ستة أفرقة عاملة ولجنة تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتضطلع بدور نشط في إطار أنشطتها. وقد اكتسب مراجع الحسابات العام في باكستان على مدى السنين الخبرة في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية التالية في ظل الأمم المتحدة:

المنظمة	من	إلى
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة	١٩٦١	١٩٧٤
اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية	١٩٩٣	١٩٩٧
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	٢٠٠٣	٢٠٠٨
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٢٠٠٨	٢٠١٣

كما تولى مراجع الحسابات العام في باكستان المراجعة الخارجية لحسابات الهيئات الدولية/ الإقليمية المتعددة الأطراف التالية في مناسبات مختلفة:

- منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة.
- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.
- منظمة التنسيق الاقتصادي.
- مجموعة البلدان النامية الثمانية.

تخصصات مراجعة الحسابات

إن مكتب مراجع الحسابات العام في باكستان متخصص في مراجعة الحسابات المتصلة بالشؤون المالية والانتظام والأداء حسب تعريفها بموجب معايير مراجعة الحسابات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. واستجابة للاتجاهات والاحتياجات المستجدة في إطار النشاط المتواصل، تخصصت مؤسسة مراجع الحسابات العام في باكستان أيضاً في مجالات مثل المراجعة المتصلة بشؤون البيئة والمراجعة الخاصة بمعالجة البيانات الإلكترونية. وإذ تُمسك حسابات الحكومة على المستوى الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات في باكستان باستخدام نظام SAP-R3 (لتخطيط الموارد المؤسسية)، تراجع هذه الحسابات بالاستعانة بأدوات تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على النظام لمراجعة الحسابات. وتضطلع المؤسسة أيضاً بمراجعة الحسابات المعتمدة على نظام المعلومات/ تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التي تملكها الدولة وتستخدم نظم المعلومات الإدارية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

ولدى مراجع الحسابات العام في باكستان موارد لا يستهان بها وتتألف من أكثر من ٨٠٠ موظف مهني مؤهل من أجل أداء مهمة المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية التي تتسم باتساعها وتعقيدها. وتتاح له خدمات مراجعي الحسابات في دائرة المراجعة والحسابات في باكستان فضلاً عن خدمات مراجعي الحسابات الكوادر ذوي التخصصات المختلفة على مستوى الإدارات. وتتمتع هذه المجموعة من الموظفين بجميع نطاقات الخبرة والحكمة المتصلة بمهمة مراجعة الحسابات. واكتسب مراجع الحسابات العام بوصفه مراجعاً خارجياً لحسابات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤) معارف متعمقة بشأن وظائف منظمات الأمم المتحدة ونظمها ولوائحها وعملياتها.

ويلم الموظفون المهنيون المعنيون بمراجعة الحسابات في مؤسستا بمختلف أطر المحاسبة بما فيها المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهم حاصلون على التدريب اللازم ومتمتعون بالخبرة الضرورية لمراجعة حسابات وكالات تمثّل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار إجراءات العمل والهيكل والعمليات للإدارة المالية فيها. وقد يسرنا بوصفنا المراجع الخارجي لحسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣) التنظيم في إطار تحقيق الانتقال من نظام المحاسبة القديم القائم على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المحاسبة المعتمدة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وإذ تقع على عاتق مكتب مراجع الحسابات العام في باكستان أيضاً المسؤولية عن مراجعة حسابات نظم الإدارة المالية المعتمدة على نظام SAP على نطاق البلد في باكستان، فقد اكتسب مراجعو الحسابات في مكتبنا مهارات متطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات لمراجعة حسابات نظام متكامل للإدارة المالية.

ثانياً: ملخص نهج مراجعة الحسابات

معايير مراجعة الحسابات

سيرسي التقيد بمعايير مراجعة الحسابات وبمنهجية ثابتة لمراجعة الحسابات الأسس لحرصنا على توفير خدمات مهنية عالية الجودة في مجال مراجعة الحسابات لمنظمة الصحة العالمية.

وستراجع حسابات المنظمة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعايير مراجعة الحسابات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

نهج مراجعة الحسابات

سيعتمد نهج مراجعة الحسابات لأغراض مراجعة البيانات المالية والعمليات المالية في المنظمة والمسائل الأخرى المتصلة بكفاءة إدارة المنظمة وفعاليتها على تقدير الأنشطة والوظائف والمشاريع والبرامج والعمليات المضطلع بها في المنظمة من حيث نطاقها ومستواها ومدى اتساعها وتعقيدها ويحدد بناءً على البارامترات العامة التالية:

- الأهداف النظامية الناشئة عن متطلبات اللائحة المالية والصلاحيات الإضافية للمنظمة فيما يتصل بالمراجعة الخارجية للحسابات.
- الإطار التنظيمي الناشئ عن كامل مجموعة عمليات المنظمة والإجراءات والسياسات والممارسات المعتمدة فيها.

وسيعتمد اختيار حافظة التدخلات لمراجعة الحسابات على تحقيق توازن مثالي بين عمليات المراجعة المالية ومراجعة ممارسات التصديق والامتثال التي تعتبر أنسب العمليات لتحقيق الأهداف النظامية في إطار تنظيمي معين. وسعيًا إلى تحقيق أهداف مراجعة الحسابات، يقرر مراجع الحسابات العام في باكستان إجراء عمليات مراجعة الحسابات اللازمة للتحقق مما يلي:

- أن البيانات المالية مطابقة لدفاتر المنظمة وسجلاتها.
- أن العمليات المالية المبينة في البيانات منجزة وفقاً للأنظمة واللائحة، ولأحكام الميزانية، وغير ذلك من التوجيهات المعمول بها.
- أن إجراءات المراقبة الداخلية، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، وافية بالغرض بالنظر إلى الأهمية التي تعلق عليها.
- أن تسجيل جميع الأصول والخصوم والفائض والعجز قد تم وفقاً لإجراءات مقبولة.

وستخطط عمليات مراجعة الحسابات لتمكين مراجع الحسابات العام في باكستان من إبداء ملاحظات مهمة ومجدية بصدد فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والضوابط المالية الداخلية وأداء مراجعة الحسابات الداخلية وبوجه عام بشأن إدارة المنظمة وتنظيمها.

واستناداً إلى المعلومات الموروثة، قد يتوصل مراجع الحسابات العام في باكستان إلى استنتاج مؤقت بشأن الأهمية التي يمكن تعليقها على إجراءات المراقبة الداخلية في المنظمة. وسيكون أول ترتيب للأعمال من أجل

مراجعة حسابات المنظمة أن يعاد التحقق من هذا الاستنتاج المؤقت من خلال اختبار فعالية نظم المنظمة بالاستعانة باختبارات التدقيق الشامل للمعاملات والملفات الدائمة المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات السابقة. وسيدعم ذلك بإجراء اختبارات انتقائية للامتثال. وبالاعتماد على نتائج اختبار الامتثال، ستستخدم أساليب إحصائية لتحديد مستوى الاختبار الأساسي. وسيصمم نموذج لتحديد المخاطر من أجل الحصول على ضمان عالي المستوى من نتائج مراجعة الحسابات.

وستكمل مراجعة النظم والمعاملات المالية بتقييم للامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها وعمليات مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة (الأداء) إذا أبدت إدارة المنظمة رغبتها في ذلك. وسيتمثل الهدف الرئيسي لعمليات المراجعة من هذا القبيل في اقتراح أوجه للتحسين في المستقبل. ويشمل النهج عموماً ما يلي:

- اختبار صحة الضوابط والنظم والعمليات الرئيسية.
- استعراض البيانات والوثائق اللازمة.
- تحديد نطاق المراجعة ومنهجيتها وأهدافها المؤقتة.
- استعراض تنظيم الموارد البشرية ونظام المعلومات الإدارية والمشتريات والعقود ونظم إدارة المخزونات/ الأصول والسياسات والممارسات.
- التثبت من صحة المعلومات وإجراء مناقشات مع الأفرقة المستهدفة.
- تطبيق أساليب مالية وإحصائية ملائمة وغيرها من أساليب التقييم الكمي على البيانات المتاحة.
- إعداد نتائج مؤقتة وإجراء مناقشات مع الإدارة وإدراج وجهة نظر الإدارة.

إدارة الجودة والتواصل

ستنفذ جميع برامج مراجعة الحسابات وفقاً لمجموعة من الأدوات الخاصة بمهمة المراجعة تعد لهذا الغرض. وسيستعرض فريق معني بضمان الجودة عمل الأفرقة الميدانية التي تجري المراجعة ويضمن جودة جميع نتائج المراجعة مقابل المعايير المرجعية ومؤشرات الأداء الرئيسية الموضوعية. ويؤمن مراجع الحسابات العام في باكستان إيماناً راسخاً بإرساء حوار متواصل مع المنظمة الخاضعة للمراجعة طوال كل مراحل المراجعة وشفافية تبادل جميع الخطط والأنشطة والنتائج. ويعتبر الحصول على رد الإدارة بخصوص جميع المسائل قبل إبداء أي رأي من المتطلبات الأساسية.

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

التقديرات المتعلقة بعدد شهور عمل مراجع الحسابات ورسوم مراجعة الحسابات المقترحة

حُسبت رسوم مراجعة الحسابات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بناءً على متطلبات منظمة الصحة العالمية وخبرة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في باكستان في المراجعة الخارجية لحسابات هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه التقديرات المراجعة المالية التي تكمل بمراجعة الامتثال عند الاقتضاء في المنظمة ومكاتبها الإقليمية والقطرية المختارة ومراجعة حسابات الكيانات غير الموحدة. ويمكننا مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة/ الأداء فيما يتصل بأي موضوع/ مجال محدد أو إجراء أي مراجعة موسعة النطاق إذا أبدت المنظمة رغبتها في ذلك بناءً على شروط يُتفق عليها على أساس متبادل.

ويبين الجدولان الواردان أدناه عدد شهور/أيام عمل مراجع الحسابات والتكاليف الناجمة عن ذلك:

عدد شهور عمل مراجع الحسابات في السنة للسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩	عدد أيام عمل مراجع الحسابات	
٣٨	١١٤٠	منظمة الصحة العالمية (المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية/ القطرية المختارة)
١٠	٣٠٠	الكيانات غير الموحدة
٤٨	١٤٤٠	المجموع

رسوم المراجعة المقترحة

سنة ٢٠١٦ (بالدولارات الأمريكية)	سنة ٢٠١٧ (بالدولارات الأمريكية)	سنة ٢٠١٨ (بالدولارات الأمريكية)	سنة ٢٠١٩ (بالدولارات الأمريكية)	
٤٦٠ ٠٠٠	٤٦٠ ٠٠٠	٤٨٣ ٠٠٠ *	٤٨٣ ٠٠٠ *	منظمة الصحة العالمية والكيانات غير الموحدة

* تفسر الزيادة بنسبة ٥٪ في السنتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ أخذاً في الاعتبار الارتفاع الطفيف في التكاليف الإجمالية.

ستبلغ قيمة رسوم مكتب مراجع الحسابات العام في باكستان لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات ٤٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة للسنتين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٤٨٣ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة للسنتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وستغطي هذه الرسوم جميع التكاليف مثل تكاليف السفر والتكاليف الخاصة بأعمال السكرتارية وتكاليف بدل الإقامة اليومي لمراجعي الحسابات وسائر المصروفات ذات الصلة. ولا تشمل الرسوم المقترحة أجور موظفي مكتب مراجع الحسابات العام في باكستان نظراً إلى كونهم موظفين دائمين يعملون في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في باكستان.

ومن المفهوم أن المنظمة ستسمح لمراجعي الحسابات باستخدام المكاتب والاتصالات والآلات الناسخة واللوازم المكتبية بالمجان. وبناءً على ذلك، لم تُدرج هذه المصروفات في الحساب.

الملحق ٣

سيراليون

أولاً: السيرة الذاتية

السيدة لارا تيلور-بيرس عضو في هيئة المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة وعضو في معهد المحاسبين القانونيين في سيراليون.

وقد بدأت السيدة تيلور-بيرس مسارها المهني في مجال مراجعة الحسابات والمحاسبة في عام ١٩٩١ إذ أمضت تسع سنوات في شركة KPMG وهي شركة دولية رائدة لمراجعة الحسابات. وخلال فترة عملها في شركة KPMG، رقيت بالمرور بمختلف الرتب إلى منصب مراجع الحسابات الكبير المسؤول عن مراجعة حسابات مختلف المؤسسات في سيراليون.

وسعيًا إلى الإلمام بعمليات القطاع العام التحقت بإدارة المحاسب العام في سيراليون في عام ٢٠٠٠ بصفتها موظفة تقنية متخصصة في تلك الإدارة حيث كُلفت بمعالجة جميع المعاملات غير المتصلة بالمرتبات ورصدها لحساب حكومة سيراليون.

وبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، عينت في مناصب الإدارة المالية العليا في إطار مشروعين ممولين من البنك الدولي في سيراليون. وشمل دورها بوصفها المسؤولة الرئيسية عن الشؤون المالية ضمان الإدارة الحسنة للأموال المتاحة من البنك الدولي لحكومة سيراليون من أجل تمويل هذين المشروعين.

وفي عام ٢٠٠٧، انضمت السيدة تيلور-بيرس إلى دائرة مراجعة الحسابات في سيراليون بصفتها نائبة مراجع الحسابات العام. وخلال شغلها هذا المنصب، لم تعمل على ضمان استفادة الموظفين العاملين تحت إمرتها من التدريب اللازم لجعل المؤسسة متكافئة مع المؤسسات الشقيقة الأخرى في الإقليم الأفريقي الناطق باللغة الإنكليزية فحسب بل على كفاءة إدماج مسائل ضمان الجودة بوجه تام في عمليات مراجعة الحسابات أيضاً.

وعينت السيدة لارا تيلور-بيرس مراجع الحسابات العام في جمهورية سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتحولت المؤسسة بقيادتها إلى مؤسسة تؤدي دورها بأعلى درجة من الحنكة المهنية لفائدة مواطني سيراليون.

وتمكنت المؤسسة من توسيع حافظة أنشطتها في مجال مراجعة الحسابات ولفقت نتيجة لذلك نظر عامة الجمهور إلى مدى حصافة استخدام أموال الحكومة. وإضافة إلى مراجعة حسابات جميع الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية الداخلة في نطاق المؤسسة، تضطلع المؤسسة الآن بمراجعة حسابات عدة منشآت عامة كبرى تشمل نظام الضمان الاجتماعي الوطني في البلد وسلطة الإيرادات الوطنية.

كما تهتم السيدة تيلور-بيرس اهتماماً شديداً بضمان استفادة المواطنين من تدخل الحكومة في مسائل مرتبطة بالصحة في سيراليون. وقد أجريت مراجعة للأداء بخصوص أثر التدخلات المرتبطة بالمalaria في سيراليون خلال عام ٢٠١٢. واستكملت دائرة مراجعة الحسابات في سيراليون مؤخراً عملية مراجعة إدارة أموال حكومة سيراليون المخصصة لمكافحة الإيبولا واستخدامها خلال الفترة بين شهري أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وسُتستهل عمليات المراجعة المتصلة باستخدام الأموال المخصصة لمكافحة الإيبولا في سيراليون في الفترات الأخيرة في وقت قريب.

وعلى الصعيد الدولي، ترأس السيدة تيلور-بيرس حالياً مجلس إدارة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الإقليم الأفريقي الناطق باللغة الإنكليزية (AFROSAI-E). وقد انتخبت لشغل هذا المنصب في أيار/ مايو ٢٠١٤. وتشارك أيضاً في عضوية مجلس الهيئة الجامعة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أفريقيا (AFROSAI).

وشاركت السيدة تيلور-بيرس أيضاً في عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية بما فيها جمعيات المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وعملت كمدرّب للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الإقليم الأفريقي الناطق باللغة الإنكليزية. كما دعمت مبادرة التنمية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أثناء عملها مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الإقليم الأفريقي الناطق باللغة الفرنسية.

وفي عام ٢٠٠٩، شاركت السيدة تيلور-بيرس في برنامج للتدريب الداخلي لمدة خمسة أشهر في مكتب المحاسبة الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وضمنت السيدة تيلور-بيرس بصفتها مراجع الحسابات العام مشاركة مؤسستها في مراجعة حسابات مشاريع مختلفة ممولة من البنك الدولي في سيراليون ومراجعة حسابات مشروع ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان في سيراليون.

ثانياً: ملخص نهج مراجعة الحسابات

نهج مراجعة الحسابات

- سيُعتمد نهج قائم على تحديد المخاطر في مراجعة البيانات المالية. ويفترض هذا النهج أن تستند عمليات تقييم المخاطر على مستوى البيانات المالية وحالات المصادقة إلى فهم ملائم للكيان وإطاره الذي يشمل الضوابط الداخلية. وإذ يقيم الامتثال للسياسات والممارسات المالية، ستعلق أهمية خاصة على عمليات مراجعة الأداء (تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة).
- سيستخدم مراجع الحسابات العام الإجراءات والضوابط والاختبارات التي يرى أنها ضرورية حسب الظروف.
- ستشمل مراجعة الحسابات المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف والمكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة في القاهرة وبرازافيل وكوبنهاغن ومانابا ونيودلهي وواشنطن العاصمة. وعلاوة على ذلك، نعتزم مراجعة حسابات الوكالة الدولية لبحوث السرطان والمركز الدولي للحساب الإلكتروني وصندوق التأمين الصحي للموظفين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وسنتعاون أيضاً تعاوناً وثيقاً مع مراجعي حسابات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.
- سيُدرج ضمان الجودة في كل مرحلة من عملية مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

إجراءات مراجعة الحسابات

ستجرى مراجعة الحسابات على ثلاث مراحل أي التخطيط والعمل الميداني والتبليغ.

التخطيط

سيأخذ تخطيط مراجعة الحسابات في الحسبان ما يلي:

- فهم إطار منظمة الصحة العالمية وإطار المراقبة الداخلية الذي سيُستعمل بناءً عليه نهج قائم على تحديد المخاطر في مراجعة الحسابات آخذاً في الاعتبار أي مخاطر محددة.
- تقييم عمل مكتب خدمات المراقبة الداخلية أو أي نظم للمراقبة الداخلية ونظم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة ومدى احتمال الاعتماد على هذه النظم.
- منح الأولوية لمجالات مراجعة الحسابات المتصلة بمستوى المخاطر أو لأي مجال توصي به جمعية الصحة.
- التنسيق مع عمل مراجعي الحسابات الداخليين بهدف تجنب ازدواجية الجهود وتعزيز فعالية مراجعة الحسابات.

العمل الميداني

- ستنفذ مراجعة الحسابات أساساً لتمكين مراجع الحسابات العام من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بوضوح الوضع المالي للمنظمة.
- ستنفذ مراجعة الحسابات لتقييم مدى استخدام النفقات المكشوف عنها في البيانات المالية للأغراض المنشودة منها ومدى الموافقة عليها على نحو ملائم ومدى تصنيف الإيرادات والنفقات والتبليغ عنها على نحو ملائم في البيانات المالية وفقاً للأحكام ذات الصلة للائحة المالية للمنظمة.
- ستشمل مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية في المنظمة ولمدى ملائمة الضوابط الداخلية واستخدام موارد المنظمة باقتصاد وكفاءة وإدارتها الفعالة.
- سيقدّم الدعم المتخصص اللازم إلى الفريق المعني بمراجعة الحسابات.

التبليغ

سيبلغ المدير العام للمنظمة بالنتائج المتوصل إليها أثناء إجراء مراجعة الحسابات وفقاً للائحة المالية للمنظمة والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة.

وترد فيما يلي الإجراءات المقررة في إطار عملية التبليغ:

- ستتاح للمدير العام للمنظمة فرص كافية للرد على استفسارات مراجعي الحسابات خلال إجراء مراجعة الحسابات مثل تقديم استفسارات مراجعي الحسابات في الوقت المناسب المتفق عليه ومغادرة الاجتماعات وإصدار مسودة الخطاب الإداري والتحقق من ردود الإدارة. وستتضمن هذه التقارير ملاحظات وتوصيات مفصلة.
- سيبلغ مراجع الحسابات العام جمعية الصحة العالمية عن طريق المجلس التنفيذي بعد أن يأخذ في الاعتبار رد المدير العام على نتائج المراجعة.

معايير مراجعة الحسابات

- سيجري مراجع الحسابات العام في سيراليون مراجعة الحسابات وفقاً لللائحة المالية للمنظمة والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة.
- وستؤخذ المعايير التالية أيضاً في الاعتبار:

- المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- المعايير الدولية لمراجعة الحسابات
- المعايير الدولية للإبلاغ المالي

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

التقديرات المتعلقة بعدد شهور عمل مراجع الحسابات

يُرد فيما يلي العدد المقرر لشهور عمل مراجع الحسابات في الفترات المعنية ويعزى انخفاض عدد شهور عمل مراجع الحسابات إلى توقع أن تؤدي فوائد منحى التعلم إلى تخفيض عدد شهور عمل مراجع الحسابات على مدى السنوات.

عدد شهور عمل مراجع الحسابات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
	٦٥	٦١	٥٦	٤٩

رسوم مراجعة الحسابات

ترد فيما يلي رسوم مراجعة الحسابات المقترحة للسنوات المالية من سنة ٢٠١٦ إلى سنة ٢٠١٩. وتغطي هذه الرسوم تكاليف مراجعة حسابات أنشطة المنظمة في جميع أنحاء العالم وأنشطة الكيانات غير الموحدة التي تديرها المنظمة. ويتوقع أن تتيح المنظمة المكاتب والاتصالات السلوكية واللاسلكية واللوازم المكتبية والآلات الناسخة لمراجعي الحسابات بالمجان.

ويعزى انخفاض رسوم مراجعة الحسابات كما سبق ذكره بالنسبة إلى عدد شهور عمل مراجع الحسابات إلى الانخفاض في منحى التعلم.

رسوم مراجعة الحسابات	بالدولار الأمريكي ٢٠١٦	بالدولار الأمريكي ٢٠١٧	بالدولار الأمريكي ٢٠١٨	بالدولار الأمريكي ٢٠١٩
	٥٤٦ ٤٣٤	٥٤٠ ٩٩٣	٥٣٦ ٣٢١	٥٢٧ ٣٩٤

الملحق ٤

الفلبين

أولاً: السيرة الذاتية

الرئيس مايكل ج. أغينالدو هو محام ومحقق وأستاذ قانون ومناصر لمفهوم تصريف الشؤون الجيد. وهو حاصل على دكتوراة الشرف في القانون من كلية الحقوق في جامعة أتينيوي دي مانيلا في عام ١٩٩٢ وقد احتل المرتبة السابعة في امتحان هيئة المحامين لعام ١٩٩٢ الذي تديره المحكمة العليا في الفلبين. وهو حاصل على شهادة ماجستير في القانون من جامعة ميتشيغان في آن هاربور مع شهادة خاصة في القانون الاقتصادي الدولي في عام ١٩٩٧. ويتمتع بخبرة قانونية عريقة تغطي أكثر من ٢١ سنة بوصفه محترفاً لمهنة القانون في القطاعين العام والخاص.

وشغل المحامي أغينالدو منصب نائب الأمين التنفيذي للشؤون القانونية في مكتب رئيس جمهورية الفلبين قبل تعيينه رئيساً للجنة مراجعة الحسابات في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٥. وسير الشؤون القانونية بما فيها وضع السياسات والمعايير والإجراءات التشغيلية لتقديم خدمات المساعدة القانونية والتشريعية بفعالية وكفاءة إلى الوحدات التنظيمية التابعة لمكتب الرئيس وإلى مختلف الإدارات والوكالات الحكومية.

وشارك بوصفه رئيس شعبة التحقيق التابعة لمكتب الرئيس لمدة أربع سنوات تقريباً في تدبير الشكاوى المرفوعة على مسؤولين حكوميين وفي تنفيذ مبادرات النزاهة بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وكان شريكاً وعضواً في اللجنة التنفيذية لمكتب المحاماة رومولو مابانتا بوينافنتورا ساويوك ودي لوس أنجليس في ماکاتي سيتي بالفلبين في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١١. ويتمتع بخبرة عريقة في مراجعة الحسابات القانونية وإجراء التحقق الواجب لعمليات الدمج والشراء وفي مشاريع البنى التحتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

وهو عضو في هيئة التدريس بوصفه محاضراً محترفاً في كليات الحقوق وبرامج المحكمة العليا للتعليم القانوني المتواصل الإلزامي وبرامج تدريب الشركات المتعددة الجنسيات.

الأنشطة الوطنية

• المراجعة المنتظمة للحسابات

يجري مراجعو الحسابات في لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين عمليات المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة على نطاق البلد على مدار السنة. ويكرس مراجعو الحسابات المعينون في قطاعات مراجعة الحسابات ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من وقتهم ومواردهم لإجراء عمليات المراجعة المالية ومراجعة الامتثال وإرساء التوازن في عمليات مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة.

• المراجعة الخاصة للحسابات

يجري مكتب المراجعة الخاصة للحسابات عمليات مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة على نطاق الحكومة أو على نطاق القطاعات. وفضلاً عن ذلك، يجري المكتب عمليات مراجعة خاصة أخرى مثل مراجعة النسب

والامتيازات والضرائب والإعانات. أما مكتب مراجعة الحسابات للكشف عن حالات الغش فيجري عمليات المراجعة للكشف عن حالات الغش بالاستناد إلى الشكاوى أو الالتماسات التي يقدمها أصحاب المصلحة.

وقد انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى مكتب أمين المظالم لتشكيل فريق مشترك معني بالتحقيق لضمان الفعالية والنجاح في رفع الدعاوى والتحقيق والمحاكمة فيما يخص قضايا الكسب غير المشروع والفساد وانتهاك مدونة قواعد السلوك الأخلاقية للموظفين والمسؤولين العموميين.

الأنشطة الدولية

تضطلع لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين في الوقت الحالي بدور المراجع الخارجي لحسابات منظمة الأغذية والزراعة لمدة ستة سنوات (من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩) وحسابات منظمة الصحة العالمية لمدة أربع سنوات (من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥). وهي عضو نشط في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد كانت لجنة مراجعة الحسابات عضواً في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة طوال ١٨ سنة شملت الفترتين من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٣ ومن عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٨. وضمت الجهات المستفيدة من خدماتها المقر الرئيسي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وتؤدي لجنة مراجعة الحسابات دور مراجع حسابات المشاريع المعتمدة على مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمبنية على عقود صادرة عن المكاتب القطرية التابعة لهذه المنظمات في الفلبين. وتراجع أيضاً حسابات البرامج والمشاريع التي ينفذها البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والمفوضية الأوروبية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في البلد.

ولجنة مراجعة الحسابات هي عضو منذ مدة طويلة في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وعضو مؤسس في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وسعيًا إلى مواصلة توطيد التعاون وتبادل المعارف ضمن الإقليم، انضمت لجنة مراجعة الحسابات إلى المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ثانياً: ملخص نهج مراجعة الحسابات

نهج مراجعة الحسابات المتكامل القائم على تحقيق النتائج وتحديد المخاطر

ستعد خطة عمل لمراجعة الحسابات سنوياً من أجل ضمان التغطية الكافية لمراجعة جميع موارد المنظمة. وتشمل الخطة ما يلي:

- (أ) نطاق مراجعة الحسابات - يشير إلى نطاق عمل مراجع الحسابات الخارجي الذي يخضع لأحكام المادة الرابعة عشرة من اللائحة المالية للمنظمة ولمرفق اللائحة المالية المتعلق بالصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات منظمة الصحة العالمية. وستخصص موارد مراجعة الحسابات لعمليات المراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة الأداء أو مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة.

(ب) التعاون مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية في المنظمة - يشير إلى ضرورة التنسيق والتعاون مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية في المنظمة.

(ج) النهج والمنهجية لمراجعة الحسابات - يتصلان باستخدام لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين للنهج المتكامل القائم على تحقيق النتائج وتحديد المخاطر الذي ينطوي على الأنشطة الرئيسية التالية:

- فهم العمليات لتحديد المخاطر وتصنيفها حسب درجات الأولوية؛
- تقييم الاستراتيجيات والضوابط لإدارة المخاطر؛
- التبليغ بالنتائج المحققة وقياس مستوى الارتياح؛
- رصد ضبط الجودة في خدمات مراجعة الحسابات.

وسيتولى الرئيس ومفوضان اثنان عبر مدير مراجعة الحسابات الخارجية الإشراف عن كُتب على عمل مراجعة الحسابات في إطار جميع المراحل أو الأنشطة.

(د) الجدول الزمني لمراجعة الحسابات - يشير إلى المكاتب التي ينبغي مراجعة حساباتها بناءً على تقييم المخاطر وتوقيت/ تاريخ مراجعة الحسابات. وستجرى زيارتان لمراجعة الحسابات في السنة أي للمراجعة المؤقتة والمراجعة النهائية في المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتب ميدانية مختارة. وتراجع حسابات الكيانات غير الموحدة في نهاية السنة فقط.

(هـ) أنواع مراجعة الحسابات التي ينبغي إجراؤها - تشير إلى عمليات المراجعة المالية ومراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة التي ينبغي إجراؤها لكل زيارة لمراجعة الحسابات.

وترمي المراجعة المالية إلى توفير الضمان للمنظمة أن الحسابات والمعاملات المالية التي تنطوي عليها لا تتضمن أخطاء جوهرية وتمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واللائحة المالية للمنظمة.

وستجرى مراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة لتقييم الكفاءة الإدارية بهدف القضاء على تبديد الموارد وتعزيز استخدام الموارد باقتصاد وكفاءة وللتحقق من مدى تحقيق النتائج المرجوة ومدى تحقيق البرامج لأغراضها وأهدافها. والغرض المنشود هو إضافة القيمة إلى عملية إدارة المنظمة ومساءلتها.

(و) آليات التبليغ بنتائج مراجعة الحسابات - تصف الأسلوب أي عن طريق مذكرة الملاحظات بشأن مراجعة الحسابات / الخطاب الإداري/ تقرير مراجعة الحسابات والإطار الزمني لإصدار ذلك.

ولدى استكمال كل زيارة لمراجعة الحسابات، تقدم النتائج والتوصيات ضمن خطاب إداري يوجه إلى موظفي المنظمة المسؤولين المعنيين. ويستند الخطاب الإداري الصادر إلى المسائل والتوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات والمطروحة في مختلف مذكرات الملاحظات بشأن مراجعة الحسابات الموجهة إلى المسؤولين المعنيين الخاضعين للمراجعة خلال إجراء المراجعة كي يقدموا ردهم و/ أو يتخذوا إجراءات تصحيحية على الفور. ويرسي رد الأشخاص الخاضعين للمراجعة على مذكرات الملاحظات المذكورة أساساً مهماً لوضع استنتاجات المراجعة وتوصياتها التي تقدم أخيراً في الخطاب الإداري.

ويصدر تقرير مطوّل عن مراجعة الحسابات في نهاية كل فترة لوضع التقارير المالية السنوية يرد فيه رأي مراجع الحسابات ضمن البيانات المالية الموحدة بتوحيد نتائج مراجعة الحسابات في جميع مكاتب المنظمة التي تزار خلال هذه الفترة ويتضمن أيضاً في جزء منفصل منه النتائج الموحدة لمراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة بالنسبة إلى مجال حاسم واحد للعمليات على الأقل مما يشمل المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

المعايير التي تحكم عملنا في مجال مراجعة الحسابات

نجري عملياتنا لمراجعة الحسابات تمشياً مع المعايير التالية: (أ) المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ (ب) معايير مراجعة الحسابات الصادرة عن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (ج) المعايير التي يحددها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة؛ (د) معايير مراجعة الحسابات الأخرى التي قد تكون لها أهمية في مراجعة حسابات منظمة الصحة العالمية وسائر المعايير المرجعية وأفضل الممارسات لمراجعة تحقيق النتائج لقاء الأموال المنفقة.

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

نقترح مبلغاً قدره ٤٢٨ ١٨٠ دولاراً أمريكياً ومبلغاً قدره ٤٣٣ ٦٨٠ دولاراً أمريكياً كرسوم لمراجعة الحسابات في السنة للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ على التوالي استناداً إلى تقييمنا لمتطلبات المنظمة. وترد التفاصيل في الجدول أدناه:

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
بدل الإقامة اليومي	٣٣٢ ٦٨٠	٣٣٢ ٦٨٠	٣٣٢ ٦٨٠	٣٣٢ ٦٨٠
تكاليف السفر والتكاليف ذات الصلة	٧٥ ٥٠٠	٧٥ ٥٠٠	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
التكاليف الأخرى	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠
المجموع	٤٢٨ ١٨٠	٤٢٨ ١٨٠	٤٣٣ ٦٨٠	٤٣٣ ٦٨٠

وتشمل رسوم مراجعة الحسابات المقترحة أساساً تكاليف بدل الإقامة اليومي وتكاليف السفر بالطائرة والتكاليف المرتبطة بالسفر وتكاليف جلسات الإعلام/ تحديث المعلومات بشأن مراجعة الحسابات وحضور الاجتماعات وسائر التكاليف الإضافية والطارئة. ولا تشمل هذه الرسوم مرتبات الموظفين والمسؤولين المعنيين بمراجعة الحسابات لأنهم يعملون كموظفين دائمين لدى لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين. ولا تُدرج في حساب رسوم مراجعة الحسابات شهور عمل مراجع الحسابات التي تكلف بها اللجنة التقنية/ لجنة مراجعة الحسابات من أجل ضبط جودة عمل المراجعة والمخرجات وشهور عمل مدير المراجعة ومراجعي الحسابات من أجل تخطيط المراجعة وسائر خدمات الدعم في مانيلا. ويمكن تغطية أي تكاليف إضافية وتكاليف ذات صلة تخص العمل الذي ينبغي الاضطلاع به في لجنة مراجعة الحسابات بواسطة التكاليف الأخرى المدرجة في رسومنا المقترحة.

وتعزى الزيادة البسيطة في رسوم المراجعة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى زيادة بنسبة خمسة (٥) في المائة في تكاليف السفر والتكاليف الأخرى مقارنة بالتقديرات الخاصة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الملحق ٥

كندا

أولاً: السيرة الذاتية

مراجع الحسابات العام في كندا، مايكل فرغيوسون، محاسب مهني قانوني ومحاسب قانوني ومحاسب قانوني مالي (نيو برونزويك)

عين مايكل فرغيوسون مراجعاً عاماً للحسابات في كندا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

- شغل مايكل فرغيوسون قبل تعيينه منصب نائب وزير الشؤون المالية وأمين مجلس الإدارة في مقاطعة نيو برونزويك في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ ومنصب المراقب المالي في مقاطعة نيو برونزويك في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٥ ومنصب مراجع الحسابات العام في نيو برونزويك في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- عضو نشط في معهد المحاسبين القانونيين في نيو برونزويك منذ عام ٢٠٠٥ وعضو في المجلس (في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧) وأمين السر والخزانة (في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) ونائب الرئيس (في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) والرئيس (في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠) وعضو في مجلس المحاسبة للقطاع العام التابع للمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين^١ في ولايته الرابعة حتى آذار/مارس ٢٠١٧.
- عين السيد فرغيوسون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ رئيساً لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. وهو عضو أيضاً في مجلس مبادرة التنمية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.
- محاسب قانوني في عام ١٩٨٤ انتخب لعضوية معهد المحاسبين القانونيين في نيو برونزويك في عام ٢٠١١.
- السيد فرغيوسون حاصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة نيو برونزويك.

مساعد مراجع الحسابات العام، ماريان ماكماهون، محاسب مهني قانوني ومحاسب قانوني ومحاسب قانوني مالي

عينت ماريان ماكماهون مساعداً لمراجع الحسابات العام في سنة ٢٠٠٩.

- تشرف السيدة ماريان ماكماهون على الفريق المسؤول عن عمليات مراجعة حسابات وكالة الإيرادات الكندية التي تشمل المراجعة المالية ومراجعة إجراءات المراقبة. وهي مسؤولة أيضاً عن مراجعة حسابات منظمة العمل الدولية والكيانات المتصلة بها وكيانات أخرى ضمن الحكومة الكندية مثل دائرة الخدمات البريدية الوطنية.

١ يطلق على المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين الآن اسم هيئة المحاسبين المهنيين القانونيين في كندا.

- السيدة ماكماهون هي منظمة اجتماعات الفريق التقني التابع لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.
- قادت مراجعة البيانات المالية الموجزة لحكومة كندا ومراجعة حسابات مختلف الشركات الملكية والكيانات الاتحادية الأخرى وخطط المعاشات الرئيسية الحكومية.
- تشمل خبرتها السابقة في مكتب مراجع الحسابات العام العمل خلال ثلاث سنوات في الفريق المعني بممارسة التصديق السنوي في المكتب والمسؤول عن استعراض جميع الآراء المنفصلة الصادرة عن المكتب بإسداء المشورة التقنية إلى الأفرقة المعنية بمراجعة الحسابات واستعراض إطار المكتب لإدارة الجودة وتحديثه.
- لقد مثلت المكتب في فرقة عمل تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفرقة عمل تابعة لمجلس المحاسبة للقطاع العام في المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين. وعينت عضواً في مجلس معايير مراجعة الحسابات والضمان التابع للمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠١١ لولاية مُددت مؤخراً حتى عام ٢٠١٧.
- السيدة ماكماهون حاصلة على شهادة بكالوريوس في الآداب من جامعة كوين. وهي محاسبة مهنية قانونية ومحلة مالية قانونية.

المسؤول الرئيسي، كارلا ناش، محاسب مهني قانوني ومحاسب قانوني

تتمتع كارلا ناش بأكثر من ٢٠ سنة من الخبرة في مجال مراجعة الحسابات الخارجية في القطاعين العام والخاص.

- انضمت كارلا ناش إلى مكتب مراجع الحسابات العام في سنة ٢٠٠٦. وقد كانت مسؤولة عن قيادة عمليات مراجعة إيرادات الضرائب وقيادة عمليات مراجعة إيرادات الحسابات العامة وإيرادات المقاطعات والأقاليم وحكومات الشعوب الأصلية. وهي مسؤولة حالياً عن قيادة أعمال مراقبة المعايير الكندية بشأن التزامات الضمان ٣٤١٦ (أي ٣٤٠٢ على الصعيد الدولي).
- تقود عمليات مراجعة حسابات منظمة العمل الدولية والكيانات المتصلة بها (المراجعة المالية ومراجعة الاشتراكات) وهي وكالة من وكالات الأمم المتحدة يوجد مقرها الرئيسي في جنيف بسويسرا (تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام).
- تتمتع بالخبرة في المؤسسات المالية (عمليات المراجعة المالية والفحص الخاص في شركة Farm Credit Canada وهي شركة ملكية كبرى تتيح التمويل والتأمين للقطاع الزراعي الكندي (تمثل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي)).
- لقد شغلت منصب مدير كبير في مكتب ديلويت أوتاوا (Deloitte Ottawa) قبل انضمامها إلى مكتب مراجع الحسابات العام وتتمتع بالخبرة في منظمات وطنية كبرى معقدة ومنشآت تملكها الحكومة ومنظمات لا تستهدف الربح وشركات ذات تقنيات عالية.
- السيدة ناش حاصلة على شهادة بكالوريوس في التجارة من جامعة أوتاوا وهي محاسبة مهنية قانونية ومحاسبة قانونية.

وتتقن اللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية.

ثانياً: ملخص نهج مراجعة الحسابات

معايير مراجعة الحسابات

نجري عمليات المراجعة المالية وفقاً لأسمى المعايير المهنية. وتمثل كل عمليات مراجعة الحسابات الدولية التي نضطلع بها للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وسنقيد أيضاً بالمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة (التي تجسد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين).

الأخلاقيات والسلوك المهني

يجب أن تستند معايير مراجعة الحسابات الفعالة إلى أسمى معايير الأخلاقيات والسلوك المهني. وتمثل للمعايير الأخلاقية للاتحاد الدولي للمحاسبين وللمبادئ الأساسية لمراجعة الحسابات المستقلة أي مبادئ النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية. وقد وضعنا أيضاً مدونتنا للقيم والأخلاقيات والسلوك المهني التي تلزم جميع موظفي المكتب.

نهجنا لمراجعة الحسابات

متطلبات اللائحة المالية

سيتمشى نهجنا لمراجعة الحسابات مع متطلبات اللائحة المالية بما فيها المادة الرابعة عشرة المتصلة بالمراجعة الخارجية والصلاحيات الإضافية المرفقة باللائحة التي تحكم المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة.

المخاطر والضوابط والأهمية النسبية

يركز نهجنا لمراجعة الحسابات على تكوين فهم شامل لأهداف المنظمة وعملياتها ونظمها للمراقبة بهدف تحديد المخاطر الرئيسية التي تنطوي أنشطة المنظمة عليها. ونجري تحليلاً شاملاً للمخاطر.

وتهدد المخاطر الجوهرية قدرة منظمة على تحقيق أهدافها. وقد تؤثر في نزاهة البيانات المالية وموثوقيتها ودقتها. فالأهمية النسبية هي عبارة عن تقييم مهني.

إجراءات مراجعة الحسابات

سنراجع الحسابات على مراحل محددة تشمل مرحلة التخطيط ومرحلة فحص العمل الميداني ومرحلة الاستعراض الإداري والموافقة ومرحلة التبليغ.

التخطيط

يعتبر التخطيط السليم لمراجعة الحسابات أمراً مهماً وينطوي على ما يلي:

- مراعاة التطورات الطارئة في المنظمة؛
- تقييم إطار المراقبة الداخلية والنظم المالية الرئيسية؛
- تحديد برامج الاختبار لأغراض المراجعة أي فيما يتعلق بالاشتراكات النظامية وحسابات الصناديق وغير ذلك؛
- تحديد متطلبات المراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

فحص العمل الميداني

سنحصل على بيانات مباشرة للمراجعة من أجل توفير الضمان الواضح أن البيانات المالية والمعاملات التي تنطوي عليها تمثل لائحة المالية ولا تتضمن أخطاء جوهرية.

ويشمل فحص مراجعة الحسابات ما يلي:

- الحصول على البيانات اللازمة للمراجعة من الفحص المباشر للسجلات الإلكترونية واليدوية والمقابلات مع الموظفين واستعراض الإجراءات والضوابط؛
- ضمان امتثال البيانات المالية لجميع المعايير المحاسبية ذات الصلة واللائحة المالية والسياسات المحاسبية؛
- اختبار انتظام الإنفاق بضمان الامتثال للميزانيات المعتمدة؛
- تحليل الأرقام الواردة في الحسابات ومقارنتها بالنتائج والاتجاهات ومستويات النشاط المتوقعة السابقة والتحقق في أي أوجه اختلاف كبير؛
- الاضطلاع بأي أعمال مراجعة إضافية قد تكون ضرورية في ضوء نتائج الاختبارات الأولية.

الاستعراض الإداري والموافقة

تكفل إجراءاتنا للاستعراض الإداري أن نضطلع بأعمال المراجعة الملائمة على نحو فعال ووفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويستعرض كبار المديرين في مكتب مراجع الحسابات العام جميع قرارات التخطيط والعمل الميداني. ويتأكدون أيضاً من تناول الفريق لكل المسائل المهمة على وجه السرعة ويطرحون المسائل على المنظمة عند الاقتضاء.

التبليغ

نعتمد أن السمعة والمصداقية اللتين يتحلى بهما مكتبنا تعتمدان على جودة تقاريرنا ونعرّف النجاح على أنه إجراء عمليات مراجعة عالية الجودة والتبليغ الواضح بالنتائج. ويدعم تحقيق هذه الأهداف التعااضدية قدرتنا على تحسين الإدارة وضمان المساءلة.

وقد وضعنا المبادئ التالية للتبليغ ضماناً لوفاء تقاريرنا بأسمى المعايير المتعلقة بالمضمون والعرض:

- تُستعرض التقارير بسهولة وتتضمن أبرز الجوانب التي تبلغ بوضوح بالمسائل التي نفحصها وسبب أهميتها والنتائج التي نتوصل إليها.
- يتسم الأسلوب بسهولة قراءته وفهمه بالاعتماد على لغة واضحة لكتابة النص وتجنب استخدام لغة اصطلاحية وتعريف المصطلحات التقنية الأساسية.
- وضوح الرسائل: تقاريرنا صريحة لا لبس فيها. وإن اللهجة والأسلوب ينقلان بدقة الأهمية المعلقة على مسألة معينة.
- توجه التقارير الإجراءات وتوفر الضمان فيما يتعلق بغرض المراجعة وتقديم التوصيات عند الاقتضاء.

ثالثاً: رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

سنكرس جهود حوالي ٥٠٠ يوم عمل موظف أو ٢٥ شهر عمل مراجع حسابات (فريق مكون من ٥ مراجعين للحسابات حسب تقديرنا) لمراجعة الحسابات.

استراتيجية التنفيذ

يقترح مكتب مراجع الحسابات العام إنجاز عمليات المراجعة المالية للبيانات المالية للمنظمة لقاء رسوم سنوية تبلغ قيمتها ٤٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٤٥٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وتغطي رسوم المراجعة المحددة السعر تكاليف عمليات المراجعة المالية فقط وتشمل إعداد التقريرين الإنكليزي والفرنسي.

ونحن على استعداد لمباشرة أعمال إضافية بناءً على طلب المدير العام بتكاليف إضافية يُتفق عليها.

وسنكرس حوالي ٥٠٠ يوم عمل موظف على النحو التالي:

التكاليف (في السنة)	٢٠١٦ و ٢٠١٧	٢٠١٨ و ٢٠١٩
الرسوم المهنية	٣٠٢ ٢٥٠ دولار	٣٠٥ ٦٠٠ دولار
تكاليف السفر	١٤٧ ٧٥٠ دولار	١٤٩ ٤٠٠ دولار
المجموع	٤٥٠ ٠٠٠ دولار	٤٥٥ ٠٠٠ دولار

ملاحظة: جميع التكاليف مقدمة بالدولارات الأمريكية.

وتضمن استراتيجيتنا للتنفيذ أن ننجز مراجعة الحسابات بالامتثال لللائحة المالية والصلاحيات الإضافية المرفقة بها التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات. وسيضع موظفو مكتب مراجع الحسابات العام أنفسهم تحت تصرف إدارة المنظمة لبحث المسائل المتصلة بالحسابات والتقارير المالية طوال فترة مراجعة الحسابات. وسنراجع الحسابات في أمانة المنظمة في جنيف بسويسرا وفي مكاتب أخرى حسب مقتضى الحال. وتأخذ رسومنا هذا الأمر في عين الاعتبار. وبعد أن نستكمل عمليتنا لتخطيط مراجعة الحسابات في صيف عام ٢٠١٦، سنكون في وضع يمكننا على وجه أفضل من تحديد عدد المكاتب الأخرى التي سنحتاج إلى زيارتها.

الملحق ٦

جدول موجز للترشيحات مع رسوم مراجعة الحسابات المقترحة

الدولة المرشحة	اسم المرشح المقترح ولقبه	الفترة المالية	مدة عمل المراجعة	رسوم مراجعة الحسابات المقترحة (بالدولارات الأمريكية)
باكستان	السيد محمد أخطر بولند رانا، مراجع الحسابات العام في باكستان	٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٨ شهراً في السنة	٩٢٠ ٠٠٠ ٩٦٦ ٠٠٠ ————— ١ ٨٨٦ ٠٠٠
سيراليون	السيدة لارا تيلور-بيرس، مراجع الحسابات العام في سيراليون	٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩	٦٥ شهراً في السنة ٦١ شهراً في السنة ٥٦ شهراً في السنة ٤٠ شهراً في السنة	٥٤٦ ٤٣٤ ٥٤٠ ٩٩٣ ٥٣٦ ٣٢١ ٥٢٧ ٣٩٤ ————— ٢ ١٥١ ١٤٢
الفلبين	السيد مايكل ج. أغينالدو، رئيس لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين	٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٠١٨-٢٠١٩	٤٦ شهراً في السنة	٨٥٦ ٣٦٠ ٨٦٧ ٣٦٠ ————— ١ ٧٢٣ ٧٢٠
كندا	السيد مايكل فرغيوسون، مراجع الحسابات العام في كندا	٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٠١٨-٢٠١٩	٢٥ شهراً في السنة	٩٠٠ ٠٠٠ ٩١٠ ٠٠٠ ————— ١ ٨١٠ ٠٠٠

= = =